

Distr.: General  
2 September 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 40 من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

## رسالة مؤرخة 2 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى البند 40 من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان".

وقد أدرج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة منذ دورتها التاسعة والخمسين. وخلال تلك الفترة، اتخذت الجمعية قراراتين بعنوان "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان" (القرار 285/60 المؤرخ 7 أيلول/سبتمبر 2006 والقرار 243/62 المؤرخ 14 آذار/مارس 2008). وفي سياق نظر الجمعية في هذه المسألة، أوفدت ثلاث بعثات دولية لتقصي الحقائق في الأراضي المحتلة في الأعوام 2005 و 2006 و 2010، وترد نتائجها في مرفقات الرسائل A/59/747-S/2005/187 المؤرخة 21 آذار/مارس 2005، و A/61/696 المؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2007، و A/65/801-S/2011/208 المؤرخة 30 آذار/مارس 2011، على التوالي.

وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993)، جددت الجمعية العامة التأكيد صراحة، في قرارها 243/62، على استمرار احترام ودعم سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وعملاً بالفقرة 8 من ذلك القرار، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً شاملاً عن تنفيذ القرار (A/63/804/Add.1 و A/63/804). وعلاوة على ذلك، عُيِّمت مئات الرسائل والوثائق الأخرى من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وأدلى بالعديد من البيانات في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ومع ذلك، فقد تجاهلت أرمينيا عمداً قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء، ولم تتخبط أبداً بإخلاص في المفاوضات، بل وجهت عوض ذلك كل جهودها لاستيطان أراضي أذربيجان التي استولت عليها تحت غطاء وقف إطلاق النار وعملية السلام، وتشددت تدريجياً في خطابها على أعلى المستويات، ولجأت مراراً إلى الاستفزازات المسلحة على أرض الواقع. وحتى الأثر الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لم يُقنعا أرمينيا بوقف عدوانها وأعمالها غير القانونية.



وقد أتى عمل عدواني آخر قامت به أرمينيا في 27 أيلول/سبتمبر 2020، بإشراك مرتزقة ومقاتلين إرهابيين أجانب، كنتيجة منطقية للإفلات من العقاب الذي تتمتع به أرمينيا منذ أكثر من ثلاثين عاما. ورداً على هجوم مسلح، نفذت أذربيجان وأنجزت بنجاح عملية هجوم مضاد في إطار ممارستها لحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي. وعلى وجه التحديد، استخدمت أذربيجان القوة المضادة لإنهاء العدوان وتحرير أراضيها من الاحتلال وحماية شعبها والسماح للمشردين داخليا بالعودة إلى ديارهم.

وفي سياق الأعمال القتالية التي دامت 44 يوما، حررت القوات المسلحة الأذربيجانية أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية أذربيجانية من الاحتلال، بما في ذلك مقاطعات فيزولي وغوبادلي وجبرائيل وزانجيلان، ومستوطنة هادروت، ومدينة شوشى التي تعدّ العاصمة الثقافية لأذربيجان.

وفي بيان مؤقّع في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلن رئيس جمهورية أذربيجان ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي وقف جميع الأنشطة العسكرية وانسحاب القوات الأرمينية من سائر الأراضي المحتلة في أذربيجان، ولا سيما مقاطعات أعدام وكلبجر ولاتشين.

وعلى الرغم من العواقب المدمرة والجروح غير الملتئمة من جراء حالة الحرب والاحتلال التي دامت قرابة ثلاثة عقود، فإن واقع ما بعد الصراع يتيح فرصة فريدة ويفتح آفاقا حقيقية لبناء السلام وتوطيد الاستقرار واستعادة التعايش السلمي والنهوض ببرنامج المصالحة والاستثمار في التنمية الاقتصادية والتعاون. ولذلك، في 11 كانون الثاني/يناير 2021، وقّع قادة البلدان الثلاثة على بيان مشترك آخر يهدف إلى تنفيذ عدد من الخطوات العملية من أجل تذليل العقبات التي تعيق إقامة روابط اقتصادية وخطوط نقل في المنطقة.

وقد أعطت حكومة أذربيجان الأولوية لإصلاح الأراضي المحرّرة وإعادة إعمارها، فضلا عن استعادة المساكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية للنقل والاتصالات هناك لضمان العودة الآمنة للسكان المشردين ولتتمتع بمستوى معيشي مرتفع. وقد أعربت أذربيجان مرارا عن استعدادها لتطبيع علاقاتها الدولية مع أرمينيا على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل منهما سيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دوليا، وتتوقع المعاملة بالمثل من جانب أرمينيا.

كما أن السلام وعلاقات حسن الجوار، على أساس الاحترام التام للمبادئ السالفة الذكر، من الشروط الأساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وضمان استعادة جميع الناس من أهدافها وغاياتها وعدم تخلف أي منهم عن الركب.

وبالنظر إلى ما سبق، فإن أذربيجان لم تعد ترى ما يستدعي الإبقاء على البند المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان" في جدول أعمال الجمعية العامة، وبناء على ذلك فإنها تقترح عدم إدراجه في جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين.

وقد كان للنظر في هذا البند من جدول الأعمال دور هام في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة، وفي المبادرة باتخاذ تدابير عاجلة لإبطال السياسات والممارسات غير القانونية التي وُضعت وأُتُبعت لتعزيز نتائج العدوان وترسيخها.

وأغتنم هذه الفرصة لأتشرف بالإعراب عن امتنان حكومة أذربيجان وتقديرها الكبير للدول الأعضاء على التزامها الثابت بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في دعم قضية أذربيجان العادلة. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 40 من جدول الأعمال.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم

---